

1. مقدمة:

تُعتبر قضية نظم الكلام من أكثر القضايا التي انشغل بها الدارسون العرب القدامى لما لها من ارتباط وثيق ببناء المعنى وتبليغ القصد من الكلام بما يتناسب مع مقتضيات الأحوال، ويبنوا أن للنظم وجوهاً عديدة بينها فروق دقيقة في الاستعمال، هذه الوجوه تشكّل خواص لتراكيب الكلام، فعرضوها في كتبهم وبينوا نشاط المعنى من خلالها، وشرحوا كيف تساهم بدرجة كبيرة في النظم، وتشكّل نظاماً خاصاً تختلف أساليبها التعبيرية في الكشف عن المعنى، وتكشف في صورتها العامة عن منطق العربية في الاستعمال ومنها: التقديم والتأخير، الفصل والوصل، الحذف والإضمار والإيجاز... الخ. والتقديم والتأخير في اللغة العربية من آليات النظم ومباحثه المرتبط - كما أسلفنا - ارتباطاً وطيداً بالمعنى، وهو باب من أبواب علم المعاني التي تؤدي وظائف تداولية مهمة. تبعاً لهذا، فإن إشكالية البحث هي كالتالي: ما هي المقاصد التداولية للتقديم والتأخير في كتاب دلائل الإعجاز؟ ومن فرضيات البحث أن مظاهر التقديم والتأخير حيكّت لتؤدي أغراضاً بلاغية وتداولية معينة. وفيما يخص أهداف البحث، فإن هذه الدراسة تطمح إلى مقارنة بعض المفاهيم البلاغية في ضوء قضايا ومباحث النظرية التداولية. أما عن خطة البحث، فيمكن تقسيمها إلى:

- ضبط مفاهيمي.
- تداولية التقديم والتأخير وأغراضها في كتاب دلائل الإعجاز.

2. ضبط مفاهيمي:

نسعى في ضوء هذا العنوان إلى تحديد مصطلحات الدراسة وضبطها، خاصة تلك التي لها صلة مباشرة بموضوع بحثنا، من خلال تقديم تعريف للتداولية ونظريتي: أفعال الكلام والمقصدية.

1.2 التداولية - Pragmatics:

ما هو معروف أن اللغة وسيلة للتواصل والتبليغ عن كل ما يختلج في النفس والذهن، كما تعدّ أداة الإنسان الأولى للتّحاور مع أقرانه، وهي إزاء تحقيق هذه الوظيفة، تقوم على جملة من العناصر اللغوية التبليغية، وجب مراعاتها من قبل المتخاطبين حتى يتحقّق الفهم والإفهام. هذه العناصر حظيت بعناية الدارسين قديماً وحديثاً، ولعلّ التداولية pragmatics من أهمّ النظريات اللسانية والتخصّصات المعرفية الحديثة التي عنيت بهذا الشأن⁽¹⁾ وتعني في أبسط تعريفاتها الإجرائية: «دراسة اللغة أثناء الاستعمال»⁽²⁾ فتُعنى في سبيل ذلك بأقطاب العملية التواصلية فتهتمّ بالمتكلّم ومقاصده، وتراعي حال السّامع أثناء الخطاب، كما تهتمّ بمقام الخطاب، ضماناً لتحقيق التواصل من جهة، ولتُشغّلها في الوصول إلى غرض المتكلّم وقصده من كلامه من جهة أخرى، فهي إذن، علم تواصليّ جديد، يهتمّ بمقاصد اللغة أثناء استعمالها، والمعاني الموظّفة داخل التراكيب مباشرة كانت أم

مضمرة، كما توظف التداولية جملة من القضايا التي تنطوي تحتها، استمدتها من انفتاحها على كثير من مكاسب المعرفة الإنسانية المختلفة، تستند إليها بحسب طبيعة الدراسة ومجالها، مما جعلها تتبوأ مكانة رفيعة في البحث اللساني المعاصر، وسوف يتركز اهتمامنا في خضم هذه التوطئة على تعريف أهم ما يرتبط ببحثنا ممثلاً في أفعال الكلام، المقصديّة.

2.2 أفعال الكلام – Acts of speech:

ظهرت نظرية أفعال الكلام مع "أوستين" في محاضرات ألقاها في جامعة أوكسفورد ما بين سنتي (1952 – 1954) ومحاضرات أخرى ألقاها في هارفارد سنة 1955، ونشرت بعد وفاته بعنوان: كيف ننجز الأشياء بالكلمات؟ والذي ساهم بشكل كبير في وضع أهم الأسس التي قامت عليها هذه النظرية، ومن جملة ما اشتمل عليه هذا المصنف «أنه ساوى بين اللغة وبنية الفكر، وجعلهما شيئاً واحداً، واللغة في مفهومها تتجاوز وظيفة الاتصال إلى وظيفة التأثير وتغيير السلوك الإنساني من خلال مواقف كلية»⁽³⁾ هذا وقد بدأ "أوستين" أبحاثه انطلاقاً من معارضته لآراء فلاسفة اللغة الوضعانيين الذين يعتبرون أنّ الملفوظات غير الوصفية هي ملفوظات لا معنى لها، وبالتالي لا يوجد داعٍ لدراستها، وأطلق على هذا التحديد لنظرية المعنى «بالمغالطة الوصفية، لأنها حصرت المجالات الواسعة لاستعمال اللغة عن طريق سجنها في الجمل الوصفية فقط، وراح يثبت أنّ هناك نوعاً آخر من العبارات قد يتشابه في الخصائص والتراكيب مع اللغة الوصفية إلا أنها لا تصف شيئاً في الخارج»⁽⁴⁾ وفي هذا الصدد نشير إلى التصنيف الذي وضعه "أوستين" للملفوظات المستوحى من رؤيته الجديدة، حيث ميّز بين نوعين من الجمل:⁽⁵⁾

- جمل وصفية Les énoncés constatifs: وتسمّى أيضاً تقريرية وإخبارية، وهي جمل تصف شيئاً ما ويمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب.

- جمل إنشائية Les énoncés performatifs: وتسمّى أيضاً إنجازية، وتختلف عن الأولى في كونها لا تصف واقعاً خارجياً ولا تخضع لمعيار الصدق والكذب، وتنقسم الأفعال الإنشائية بدورها إلى قسمين:⁽⁶⁾

أ- أفعال إنشائية صريحة: وهي تشمل العناصر الدالة على الإنشاء، وتأتي على شكل الفعل الدال على الزمن الحاضر، وهو مرتبط بفاعل مفرد مثل: أمرك، أحذرك.

ب- أفعال إنشائية غير صريحة: وتحقيقها يتوقف على عوامل السياق.

ثمّ قام "أوستين" بتجاوز هذا التقسيم على اعتبار أنه معقد وغير نهائي، «حيث اكتشف أنّ بعض الجمل الإنشائية غير مستندة لضمير المتكلم في زمن الحال، ولا تتضمن فعلاً إنشائياً»⁽⁷⁾ مثل: رفعت الجلسة. وقد قاده هذا الاكتشاف إلى اقتراح تقسيم جديد، ميّز فيه بين ثلاثة أنواع من

الأعمال اللغوية: ⁽⁸⁾ العمل الأول: هو العمل القولي، ويتحقق ما إن نتلفظ بشيء ما، أمّا الثاني: فهو العمل المتضمن في القول (الإنجازي)، وأمّا الثالث: فهو عمل التأثير بالقول. والفعل الإنجازي، هو العمدة والركيزة الأساسية في الكلام، وعليه تركّز اهتمام "أوستين" وجعله صلب العملية اللسانية كلّها، وبحث عن أصناف تتفرّع عنه في ضوء قياس القوة الإنجازية.

واستناداً إلى مفهوم القوة الإنجازية ميّز "أوستين" بين خمسة أنواع للأفعال الكلامية: ⁽⁹⁾

الأفعال الحكمية (الإقراي) / الأفعال التمرسية (التنفيذيات) / أفعال التكليف (الوعديّة) / الأفعال العرضية (التعبيرية) / أفعال السلوكات (الإخباريات).

وعلى هدي مجهود "أوستين" واصل "سيرل" المشروع الذي بدأه أستاذه، لكنّه استنتج مجموعة من النّقائص في تصنيفه، فاستدركها وأضاف أفكاراً جديدة طوّرت هذه النظرية أكثر، منها أنّه أعاد صياغة تركيبة رباعية للفعل اللغوي على النحو التالي: ⁽¹⁰⁾

- الفعل القولي/التلفظ L'acte locutoire: وهو ما يقابل الفعل الصوتي والتركيبي عند "أوستين".

- الفعل القضوي L'acte propositionnel: وينقسم إلى فرعين هما:

فعل الإحالة أو الإسناد L'acte de predication: يسهم في ربط الصلة بين المتكلمين

الفعل الحلمي L'acte de référence: هو إسناد نسبة المحمول أو الحمل إلى الموضوع المحال عليه، وهو ما يقابل فعل الدلالة عند "أوستين".

- الفعل الإنجازي L'acte illocutoire: فعل يتحقق في الواقع بمجرد التلفظ به كالأمر والوعد مثلاً. وهو نفسه عند "أوستين".

- الفعل التأثيري L'acte perlocutoire: هو ما يمكن أن يحدثه الفعل الإنجازي في المتلقي كالتحفيز مثلاً. وهو نفسه عند "أوستين".

ونظراً لأهمية الفعل الإنجازي، وضع "سيرل" في مرحلة متقدمة مجموعة من المعايير للتمييز بين الأفعال الإنجازية وتسهيل تصنيفها منها: ⁽¹¹⁾

- الاختلاف في الغرض الإنجازي.

- الاختلاف في اتجاه المطابقة.

- الاختلاف في الحالة النفسية المعبر عنها.

ليصل في الأخير إلى تصنيف خماسي لأفعال الكلام: ⁽¹²⁾

الإخباريات / التّوجّهات / الالتزاميات / التعبيرات / الإعلانات.

3.2 مفهوم المقصدية - intentionalistic:

يعدّ القصد أمراً نفسياً غير منطوق، وهو في ذلك مثل الدلالة؛ ويحوّله المتلفّظ إلى ملفوظات (Les énoncés)؛ فالمقاصد مثل سائر الحالات الشعورية الأخرى كالمعتقدات والرغبات والآمال والمخاوف والحبّ والكراهة والفخر والعار... الخ. ويعرّفها "جون سيرل" بقوله: «القصدية هي سمة العقل التي توجّه بها الحالات العقلية أو تتعلّق بها حالات عقلية أو تشير إليها، أو تهدف نحوها في العالم. ومما يميّز هذه السمة أنّ الشيء لا يحتاج أن يوجد فعلياً لكي تمثله حالتنا الشعورية»⁽¹³⁾ وهي مفهوم إجرائي يلقى اهتماماً كبيراً حالياً في النظرية التأويلية المعاصرة، والتداوليّة، فالنصّ موئل لتقاطعات بين المتكلم (المتلفّظ بالخطاب) وبنية النصّ أو الخطاب والسماع، فيكون لدينا قصد المتكلم، والقصد الذي فهمه السامع من النصّ، إضافة لما تحتويه بنية النصّ من: قصد وضعه المتكلم في نصّه وما حواه النصّ من قصد لم يقصده المتكلم، فكانت هذه الجوانب من أهمّ ما عُني به العلماء في الدرس الحديث متجاوزين التصورات الشكلية التي قصرت النظر على النصّ فقط. وبعد تقديم لمحة مختصرة عن نظريتي أفعال الكلام والمقصدية، نأتي إلى بيان تداوليّة ظاهرة التقديم والتأخير في كتاب دلائل الإعجاز، والتي تتجلّى في إطار عام هو العلاقة بين نظم الكلام ومعاني النحو.

3. مقتضى الحال عند البلاغيين ومعاني النحو:

إنّ العمود الأساس الذي بنيت عليه نظرية النظم هو معاني النحو، حيث يشير "الجرجاني" «أنّ ليس النظم شيئاً إلّا توجّي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم»⁽¹⁴⁾ وقال أيضاً: «فلمست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلّا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقّه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحّة نظم أو فساد، أو وصف بمزّة وفضل فيه إلّا وأنت تجد مرجع تلك الصحّة وذلك الفساد، وتلك المزّة، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتّصل بباب من أبوابه»⁽¹⁵⁾ والمقصود بمعاني النحو هنا، المعاني ذات الدلالات العقلية، بمعنى المعاني الذهنية التي تتولّد في فكر المتكلم عند نظم الكلام، تلك المعاني التي تنشأ من تحديد العلاقات بين الأشياء المعبر عنها بالكلم، فتربطها ببعضها. إلّا أنّ هذا الترابط يأخذ أشكالاً عدّة تبعاً لمقتضيات الأحوال، ومن مظاهر ذلك التعلّق والترتيب نجد: التقديم والتأخير، الذي نبتغي فيما يلي، بيان أهمّ ما اشتمل عليه من مقاصد تداوليّة من خلال كتاب دلائل الإعجاز.

4. تداوليّة التقديم والتأخير:

يصف "الجرجاني" باب التقديم والتأخير بأنّه «بابٌ كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرّف، بعيد الغاية، لا يزال يُفترّك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروك مسمعه،

ويلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عنك، أن قدّم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان»⁽¹⁶⁾ وبعد ذلك يشير إلى أنّ التقديم والتأخير يأتي على وجهين:⁽¹⁷⁾

أ- تقديم على نيّة التأخير، كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول به على الفاعل، مع بقاء كلّ منهما على حكمه الإعرابي، مثل: منطلق زيد وضرب عمرأ زيد.

ب- تقديم لا على نيّة التأخير، وذلك بأن تنقل الشّيء من حكم إلى حكم، وتجعله باباً غير باب، وإعراباً غير إعرابه، كأن تتصرّف في اسمين، كلّ منهما يحتمل أن يكون المبتدأ، فتقول: زيد المنطلق والمنطلق زيد؛ وأوضح منه تقديمك لكلمة زيد من ضربت زيداً، فتقول: زيد ضربته.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ التقديم والتأخير لا يكون لأجل العناية والاهتمام بأمر المقدم فحسب، بل للتعبير عن المقاصد بفروق دقيقة بين التراكيب لكلّ منها مقام معيّن، فالتقديم والتأخير «لا يأتي لإبراز الفائدة في الكلام أو عدم الفائدة، وإنّما يأتي لتمييز المعاني المختلفة التي تدور في ذهن المتكلّم، والتي يريد إيصالها إلى المستمع»⁽¹⁸⁾ وهنا تبرز قيمته التداوليّة في نقل المقاصد وإبراز الغرض التواصلي والتعبير عنه وفق ما يقتضيه المقام (مقام الاستعمال).

1.4 التقديم والتأخير مع الاستفهام:

الاستفهام بالهمزة سواء أكان حقيقياً أم تقريرياً أم إنكارياً يحكمه غرض المتكلّم إذا تقدّم الفعل تارة والاسم تارة أخرى بعد همزة الاستفهام، «فإذا كان الغرض من السؤال متعلّقاً بمعرفة الفعل نفسه تقدّم، وإذا كان متعلّقاً بالشكّ في الفاعل يتقدّم الاسم بعد همزة الاستفهام ويتأخّر الفعل»⁽¹⁹⁾ وعلى هذا الأساس من مراعاة مقاصد الكلام التداوليّة حمل "الجرجاني" معنى قوله تعالى حكاية عن قوم إبراهيم: ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْئَةِ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾⁽²⁰⁾ إذ ليس المقصود أن يقرّ لهم بأنّ كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقرّ بأنّه منه قد كان، لأنّ الفعل في حدّ ذاته مشار إليه في الآية موجود، ولذا كان جواب إبراهيم عليه السلام لهم بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾⁽²¹⁾ ولو كان الشكّ في الفعل نفسه لا يبدأ به (أفعلت)، ولكان الجواب: فعلت أو لم أفعل. نلاحظ أنّ القولين: أفعلت؟ وأنت فعلت؟ يختلفان من حيث الوظيفة التداوليّة التي يؤدّيانها، والقصد الذي يفيدانه؛ حيث يقع الاستفهام في التركيب الأوّل: أفعلت؟ على الفعل، وفيه يقع الشكّ، فالقصد منه معرفة وقوع الفعل من عدمه. أمّا إذا قلت: أنت فعلت؟ فيكون الاستفهام والشكّ واقعين في الفاعل، من هو؟ لا في وقوع الفعل من عدمه، حيث هو منجز بالفعل.

2.4 التقديم والتأخير مع النفي:

للتقديم والتأخير في صيغة النفي دلالات تداوليّة عميقة، تحمل بين طيّاتها فروقاً دقيقة في استخدامات المتكلّم وإفهام المخاطب، وسبيل النفي في الكلام (ما) التي تفيد صراحة لا ضمناً.

«فإذا قلت: ما فعلت، كنت نفيتَ عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت: ما أنا فعلتُ، كنت نفيتَ عنك فعلاً يثبت أنه مفعول. تفسير ذلك: أنك إذا قلت: ما قلتُ هذا، كنت نفيتَ أن تكون قد قلتَ ذلك، وكنت تُوظرت في شيء لم يثبت أنه مقول؟»⁽²²⁾ والقصد التداولي في الاستعمالين هو احتمال نفي المفعوليّة مرّة وإثباتها مرّة أخرى، وقد ساهم التقديم والتأخير هو إخراج هذا القصد من عند المتكلم ووصوله إلى السامع/المتلقي.

«وإذا قلت: ما أنا قلتُ هذا، كنت نفيتَ أن تكون القائل له، وكانت المناظرة في شيء ثبت أنه مقول. وكذلك إذا قلت: ما ضربتَ زيداً، كنت نفيتَ عنك ضربته، ولم يجب أن يكون قد ضرب، بل يجوز أن يكون ضربه غيرك، وأن لا يكون قد ضرب أصلاً. وإذا قلت: ما أنا ضربتَ زيداً، لم تقله إلاّ وزيد مضروب، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب»⁽²³⁾ ومن أجل ذلك صلح في الوجه الأوّل أن يكون المنفيّ، نحو نقول: ما خرجت ليلاً قطّ، ونحو: ما أكلت اليوم شيئاً، ونحو: ما شاهدت أحداً من الجيران. ولم يصلح في الوجه الثّاني، فكان خلفاً أن تقول: ما أنا خرجت ليلاً قطّ، وما أنا أكلت اليوم شيئاً، وما أنا رأيت أحداً من النّاس، وذلك أنه يقتضي المُحال، وهو أن يكون ههنا إنسان قد خرج ليلاً في الدّنيا، وأكل كلّ شيء يؤكل، ورأيت كلّ أحد من الجيران، فنفيت أن تكونه.

3.4 التقديم والتأخير في الخبر المثبت:

يضيف "الجرجاني" أيضاً في بيان التقديم والتأخير في الخبر المثبت وأسراره البلاغيّة، معتمداً القصد معياراً تداولياً في التّمييز، ومعلوم أنّ المعنى يرتبط دوماً بما يريده المتكلم ويعنيه، كونه منتج الخطاب، إلاّ أنّ المعنى في هذا القصد ينقسم إلى قسمين:⁽²⁴⁾

أ- القسم الجليّ: وهو أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنصّ فيه على واحد فتجعله له، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر، أو دون كلّ أحد. ومثال ذلك أن تقول: أنا أمرته فلان. فالقصد التداولي في هذا الخبر المثبت هو ادّعاء الانفراد بالأمر والاستبداد به، وترد على من ظنّ أنّ ذلك الأمر كان من غيرك.

ب- القسم الخفيّ: أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنك أردت أن تحقّق على السامع أنه قد فعل، وتمنعه عن الشك، فأنت لذلك تبدأ بذكره، وتوقعه أولاً ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه، لكي تباعده بذلك من الشبهة، وتمنعه من الإنكار، أو من أن يُظنّ بك الغلط أو التزيّد. ومثاله قولك: هو يفعل الخير وهو يحبّ الشكر، لا تريد أن تزعم أنه ليس هنا من يفعل الخير ويفعل الثناء غيره، وإنما القصد أن تؤكّد للسامع/المتلقي أنّ فعل الخير وحبّ الثناء ذلك عادته.

ومن المقاصد التداوليّة لتقديم المتحدّث عنه:

- التنبية والتحقيق: يقول الجرجاني: «وهذا الذي قد ذكرتُ من أنّ تقديم ذكر المتحدث عنه يفيد التنبية له، قد ذكرته صاحب الكتاب في المفعول إذا قُدِّم فَرُفِعَ بالابتداء، وبُني الفعل النَّاصِب كان له عليه، وعُدِّي إلى ضميره فُشِغِلَ به»⁽²⁵⁾ نحو قولنا: علّمت زيدا وزيدا علّمته.
- تأكيد الخبر: هذا القصد التداولي يجيء كما ذكر "الجرجاني" «فيما سبق فيه إنكار من منكر»⁽²⁶⁾ وهو ما يتّضح في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾⁽²⁷⁾ ففي هذا التقديم زيادة بيان وتأكيد وضوح.
- فيما اعترض فيه شكّ: نحو قول القائل: كأنّك لا تعلم بسفر صاحبك ولم يودّعك، فيردّ: أنا أعلم برحيله، ولكن أجاريه.
- في تكذيب مدّع: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾⁽²⁸⁾ ذلك أنّ قولهم: آمنا، دعوى منهم أنّهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به، فالموضع موضع تكذيب.

4.4 التقديم والتأخير في الخبر المنفي:

يؤكد "الجرجاني" أنّ «هذا الصنيع يقتضي في الفعل المنفي ما اقتضاه في المثبت، فإذا قلت: "أنت لا تحسن هذا" كان أشدّ لنفي إحسان ذلك عنه من أن تقول: "لا تحسن هذا" ويكون الكلام في الأول مع من هو أشدّ إعجابا بنفسه، وأعرض دعوى في أنّه يُحَسِّن، حتّى إنّك لو أتيت بـ "أنت" فيما بعد "تحسن" فقلت: "لا تُحَسِّن أنت" لم يكن له تلك القوّة.»⁽²⁹⁾ ومن أمثلة ذلك، قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾⁽³⁰⁾ يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم، ما لو قيل: "والذين لا يشركون ربّهم" أو "ربّهم لا يشركون" لم يفد ذلك. أي أنّ درجة الشدّة المتضمّنة في التّركيب الأول تختلف عنها في التّركيب الثّاني، وعليه فإنّ القصد التداولي من التقديم والتأخير في هذا الخبر المنفي هي شحن الخطاب بطاقة إنجازية أقوى، من خلال رفع مستوى الإذعان لدى المتلقي.

5.4 تداوليّة تقديم النكرة على الفعل وعكسه:

ممّا أورده "الجرجاني" من أوجه في النكرة إذا قدّمت على الفعل، أو قدّم الفعل عليها، سنستخلص مقاصدها التداوليّة ما يلي:

- أ- النكرة وتقديمها على الفعل في الاستفهام: «إذا قلت: أجهك رجل؟ فأنت تريد أن تسأله هل كان مجيئاً من واحد من الرجال إليه، فإذا قدّمت الاسم فقلت: أرجلّ جاءك؟ فأنت تسأله عن جنس من جاءه، أرجلّ هو أم امرأة؟ ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنّه قد أتاه آتٍ، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي، فسبيلك في ذلك سبيلك إذا أردت أن تعرف عين الآتي فقلت: أريد جاءك أم عمرو؟»⁽³¹⁾
- فالمعنى يتحدّد باعتبار العنصر المقدّم الدال على قصد القائل، فإذا قدّمت الفعل على النكرة في

سياق الاستفهام، دلّ التقديم على أنّك شاكّ في ثبوت الفعل للفاعل من عدمه، وأنّ قصدك من هذا التركيب هو معرفة وقوع الفعل من عدمه، هل تمّ الفعل أم لا؟ أمّا إذا قدّمت النكرة فقلت: أرجلّ جاء؟ دلّت الجملة على أنّ الفعل حاصل حقّاً، وأنّك شاكّ في الفاعل، وتطلب تعيين جنسه، أو عدده، وهنا يكمن الفرق بين تقديم النكرة وتقديم المعرفة.

ب- تقديم النكرة في الخبر ومعناه: يشير "الجرجاني" أنّك «إذ قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في الاستفهام، فابن الخبر عليه. فإذا قلت: رجل جاءني، لم يصلح حتّى تريد أن تعلمه أنّ الذي جاءك رجل لا امرأة، ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آت. فإن لم ترد ذلك، كان الواجب أن تقول: جاءني رجل، فتقدّم الفعل. وكذلك إن قلت: رجل طويل جاءني، لم يستقم حتّى يكون السّامع قد ظنّ أنّه قد أتاك قصير، أو نزّلته منزلة من ظنّ ذلك»⁽³²⁾ فالمخاطب في سياق تقديم النكرة في الاستفهام يكون قد علم أنّه آتٍ، لكنّه يجهل جنس ذلك الآتي، أو عدده، فإن لم يقصد المتكلم السؤال عن الجنس أو العدد لم يجز تقديم النكرة.

5. خاتمة:

إنّ من جملة النتائج التي توصّل إليها هذا البحث:

- أنّ التداوليّة من أهمّ النظريات التي عنيت بمقاصد الخطاب وأشكال استعماله وما ينجم عن ذلك من معاني وأغراض.
- هناك ارتباط وثيق بين نظم الكلام ومعاني النحو.
- يظهر تأثير فكر الجرجاني على كثير من البلاغيين في قضية النظم وما تشمله من مباحث.
- لقد تجاوز البلاغيون تفسير ظاهرة التقديم والتأخير في الكلام استناداً إلى معطيات نحويّة محضة، وإنّما فسروها استناداً إلى مقاصد الخطاب ومراعاة للسياق.
- لقد تجاوز البلاغيون تفسير هذه الظاهرة بمقصديّة الاهتمام وحدها، وإنّما استنبطوا لها أبعاداً تداوليّة كثيرة تظهر في القدرة على زيادة الشدّة في فعل الكلام المحقّق بالنظم من خلال تقديم عناصر وتأخير أخرى، تبعاً للقصد ومقام التّواصل.
- تؤدّي ظاهرة التقديم والتأخير - في سياق نظم الكلام - دوراً بارزاً في تحقيق اتّساق الخطاب وانسجامه، كما تعدّ آلية من آليات النظم التي ترقى به إلى مستوى بليغ من حيث التّعبير عن المقاصد التّواصلية وفقاً لمقتضيات الأحوال.
- التقديم والتأخير باب بلاغيّ مهمّ يشتمل على مقاصد تداوليّة جمّة، حريّ بنا فتحه وسبر كنهه وفهم حركيّة المعنى فيه، إذ يجعل القصد أوضح في التّعبير عنه، والمعنى دقيقاً جليلاً، فيكسبه أثراً بليغاً، ويجعل له مأخذ من القلوب لا تكون له في مواضع أخرى.

- هناك تواشج معرفي كبير بين الدرس البلاغي العربي والدرس التداولي الحديث، لدرجة أنه يمكن اعتبار البلاغة العربية درسا تداوليا في الأساس.

5. الهوامش:

- ¹ - طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، ط2، المغرب، ص: 27.
- ² - آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: د. سيف الدين دغفوس، د. محمد الشيباني، مرا: د. لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص: 29.
- ³ - هنية جوادي، أفعال الكلام في الوعي الفلسفي اللغوي الغربي، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة (الجزائر)، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، ع: 14، 2018م، ص: 15.
- ⁴ - عبيد بن حملة، أفعال الكلام البسيطة، جامعة باتنة 1، (الجزائر)، مجلة العربية، ع: 11، مج: 05، ديسمبر 2018م، ص: 121.
- ⁵ - أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، تر: عبد القادر قيني، أفريقيا الشرق، 1991م، ص: 14.
- ⁶ - عابد لزرق، نظرية الأفعال اللغوية بين الدراسات الغربية والتراث العربي، جسور المعرفة، مج: 04، ع: 01، مارس 2018م، ص: 02.
- ⁷ - يسمينة عبد السلام، نظرية الأفعال الكلامية في ظل جهود أوستين، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، (الجزائر)، ع: 10، 2014م، ص: 109.
- ⁸ - آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، مصدر سابق، ص: 31 - 32.
- ⁹ - يسمينة عبد السلام، نظرية الأفعال الكلامية في ظل جهود أوستين، مرجع سابق، ص: 111.
- ¹⁰ - جوتس هنده لانج، مدخل إلى نظرية الفعل الكلامي، تر: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 1433هـ - 2012م، ص: 87.
- ¹¹ - عبيد بن حملة، أفعال الكلام البسيطة، مرجع سابق، ص: 132.
- ¹² - J.S.Searle, les actes de langage, (essai de philosophie du langage) collection savoir, les lettres Herman, Paris, nouveau tirage, 1996, p: 60 – 62.
- ¹³ - جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي، تر: سعيد الغانمي، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، المركز الثقافي العربي، بيروت، الجزائر، الدار البيضاء، ط1، 2006م، ص: 102.
- ¹⁴ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط5، 2004، ص: 525.
- ¹⁵ - المصدر نفسه، ص: 526.
- ¹⁶ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 106.
- ¹⁷ - المصدر نفسه، ص: 106 – 107.
- ¹⁸ - عشير عبد السلام، عندما نتواصل نغير، أفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2006م، ص: 75.
- ¹⁹ - ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 111.

- ²⁰ - الأنبياء، الآية: 62.
- ²¹ - الأنبياء، الآية: 63.
- ²² - الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 124.
- ²³ - المصدر نفسه، ص: 124.
- ²⁴ - المصدر نفسه، ص: 128.
- ²⁵ - المصدر نفسه، ص: 131.
- ²⁶ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 133.
- ²⁷ - آل عمران، الآية: 75-78.
- ²⁸ - المائدة، الآية: 61.
- ²⁹ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 138.
- ³⁰ - المؤمنون، الآية: 59.
- ³¹ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص: 142.
- ³² - المصدر نفسه، ص: 143.